مقدمة التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام 2015

يمثّل هذا العام مرور أربعين عاماً على بدء إصدار *التقارير القطرية السنوية حول ممارسات حقوق الإنسان*.

تشكل حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها أحد الضمانات الأساسية التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- حرية الناس في كل مكان في تشكيل مجموعات أو الانضمام إليها لحماية مصالحهم والدفع بمعتقداتهم قدماً وتحسين مجتمعاتهم المحلية.

ويشمل المجتمع المدني جميع أشكال النشاطات الاجتماعية المنظمة تقريباً التي تتم بمعزل عن سيطرة الحكومة: المنظمات الخيرية التي تكافح الجوع والفقر؛ والمنظمات الثقافية التي تشجع الفنون؛ والمنظمات المهنية التي تضع المعايير لأعضائها؛ والغرف التجارية التي تناصر مؤسسات الأعمال الخاصة؛ والنقابات العمالية التي تحمي العمال؛ والمجموعات البيئية التي تكافح في سبيل ضمان نقاء الماء والهواء؛ والمجموعات الأهلية في الأحياء السكنية التي تسعى لمنع وقوع الجرائم؛ وما إلى ذلك من جماعات ومنظمات. وتقدم بعض منظمات المجتمع المدني خدمات للناس بشكل يتمم ما تقوم به الحكومات، أو يسد فراغاً ناجماً إما عن عدم تواجد الحكومة أو إهمالها. وتقدم بعض المنظمات النصح والإرشاد للحكومات، مقترحةً برامج وسياسات لجعل بلدانها أكثر ازدهاراً وعدلاً وأمنا، وتساعد منظمات أخرى في جعل الحكومات خاضعة لمساءلة مواطنيها من خلال كشفها عن مشاكل كالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان وحثها على اتخاذ إجراءات تصحيحية.

وقد ازداد المجتمع المدني قوة خلال العقود الأخيرة في جميع أنحاء العالم. ومنح ذلك المواطنين العاديين مزيداً من القوة والمسؤولية. إلا أنه هدد أيضاً الحكومات الراغبة في احتكار السلطة وتفادي المسؤولية. وعمدت هذه الحكومات إلى مقاومة النشاطات التي يتزعمها المواطنون بقوة وشراسة متزايدتين. وفي عام 2015، تعمّق هذا القمع العالمي الذي مارسته الحكومات السلطوية على المجتمع المدني وأصبح أسوأ، مما أخرس الأصوات المستقلة، وأفقر الحوار السياسي، وأغلق السبل أمام التغير السلمي.

وتقيّد الحكومات السلطوية المجتمع المدني لكونها تخشى تدقيق المواطنين في نشاطاتها، وتشعر بالتهديد من عمل الناس معاً بشكل لا يمكنها السيطرة عليه. وبما أنه من المُحرج الاعتراف بهذا الأمر، تقدم الحكومات في

بعض الأحيان تبريرات أخرى، تبدو معقولة أكثر لكبح أو حظر تمويل المنظمات غير الحكومية. وفي ما يلي بعض أكثر التبريرات استخداماً في العام الماضي، مع رد سريع على كل منها:

"لم ينتخب أحد المجتمع المدني- إنه لا يمثل أحداً ولا يخضع للمساءلة." إننا نتوقع أن تكون الحكومات منتَخبة وأن تكون مسؤولة أمام السكان بمجملهم لأن الحكومات قادرة على إجبار الناس على إطاعة قراراتها. أما منظمات المجتمع المدني فإنها لا تملك هذه السلطة، وكل ما يمكنها عمله هو اقتراح السياسات والأفكار، وهو أمر ينبغي أن يتمتع السكان بالحق في التجمع للقيام به، سواء كانوا يمثلون قطاعاً كبيراً أو صغيراً في مجتمعاتهم. ويمكن للحكومات، أو لأغلبية السكان في البلد، إغفال ما تقوله منظمة من منظمات المجتمع المدني إن كان رأيها لا يروق لهم. وليس هناك ما يدعو إلى منع مثل هذه المنظمة أو المجموعة من القيام بنشاطها.

"إن المنظمات غير الحكومية الممولة من الخارج تهدد السيادة الوطنية." صحيح أن بعض منظمات المجتمع المدني، وخاصة في البلدان التي لا يوجد لديها بعد تقليد قيام جهات خاصة بأعمال الخير والإحسان، تسعى إلى الحصول على التمويل من خارج بلدانها. إلا أن هذه المنظمات لا تكتسب النفوذ إلا إذا كانت أيضاً ذات جذور قوية في مجتمعاتها المحلية. وتمنح مثل هذه المنظمات غير الحكومية الأهلية، في الأماكن التي يُسمح لها بالتواجد والعمل فيها وجمع الأموال للقيام بنشاطاتها، مجتمعاتها المحلية قدرة على إسماع صوتها ورأيها أكبر بكثير مما كانت ستملكه هذه المجتمعات بدون تلك المنظمات. ومن المثير للسخرية أن الكثير من الحكومات التي تشكو من التبرعات الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني لديها تقبل هي نفسها مساعدات أجنبية ضخمة، دون التسليم بفقدان أي من استقلاليتها.

" إن الولايات المتحدة تقوم هي أيضاً بتنظيم التمويل الخارجي لمجتمعها المدني." تطرح هذه الحجة عادة إشارة إلى القانون الأمريكي لتسجيل الوكلاء الأجانب. ولكن هذا القانون لا يسري إلا على الأشخاص أو المنظمات العاملة تحت إشراف أو سيطرة حكومة أجنبية أو حزب سياسي أجنبي لتمثيل مصالح تلك الحكومة أو الحزب في الولايات المتحدة. ولا يسري هذا القانون على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات للسكان كما أنه لا يسري على هذه المنظمات لمجرد كونها تقوم بنشاطات مناصرة داخل الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، يموّل الاتحاد الأوروبي منظمات مجتمع مدني تعمل، بمبادرة منها، للضغط في سبيل قضايا مختلفة في الولايات المتحدة، مثل إلغاء عقوبة الإعدام وانضمام الولايات المتحدة إلى

عضوية المحكمة الجنائية الدولية. ولا توجد أي قوانين أميركية تقيد مثل هذا التمويل أو تفرض أي أعباء خاصة على الجهات الحاصلة عليه.

"تنظيم المجتمع المدني ضروري لمنع تمويل الإرهاب." صحيح أنه تم أحياناً استخدام مؤسسات خيرية زائفة لإيصال الأموال إلى مجموعات متطرفة تستخدم العنف. إلا أنه يوجد فعلاً لدى معظم الدول قوانين ضد تمويل الإرهاب. وما يحتاج إليه الأمر لفرض تطبيق هذه القوانين هو المعلومات الاستخباراتية الجيدة والعمل الشرطي الفعال الذي يستهدف الإرهابيين، لا فرض متطلبات خانقة على المجموعات السلمية المنخرطة في تقديم خدمات وأنشطة اجتماعية مشروعة.

والواقع هو أن المجتمع المدني الحر النشط هو عادة أقوي حصن ضد انتشار التطرف العنيف. فالمجتمع المدني يمنح الناس، في الأماكن التي يوجد فيها ظلم أو معاناة، سبلاً سلمية لتنظيم أنفسهم ضد ذلك، مما يقلص إغراء حجة الإرهابيين بأن العنف هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق والنجاح. وفي الأماكن التي تسعى فيها المجموعات المتطرفة العنيفة إلى اكتساب النفوذ، يمكن لمنظمات المجتمع المدني الأهلية المحلية أحياناً التصدي لتلك المجموعات بفعالية أكثر مما يمكن لأي جهاز أمني حكومي. وليس من المستغرب أن من أوائل الأمور التي قام بها تنظيم داعش الإرهابي لدى استيلائه على مدينة الرقة السورية كان قتل أو طرد الناشطين في مجال المجتمع المدني العاملين في الدفاع عن حقوق الإنسان وتوفير الخدمات المجتمعية هناك. والواقع هو أن الحوكمة الفاشلة، متضافرة مع قمع الأنشطة المدنية المحلية، ساعدت داعش على الاستيلاء على أراضي في **سوريا والعراق** واستمرت في توفير بيئة مواتية لتنظيم داعش والتنظيمات المنتسبة إليه، خاصة في كل من **سيناء وليبيا واليمن.**

ومن الجهة الأخرى، يمكن للحكومات عندما تأخذ انتقادات المجتمع المدني على محمل الجد أن تحقق تقدماً ضد المجموعات المتطرفة العنيفة. لقد استمرت الهجمات المميتة وعمليات الاختطاف التي قام بها تنظيم بوكو حرام في ترويع آلاف المدنيين في كل من **نيجيريا وتشاد والكاميرون والنيجر.** وأسهمت تكتيكات قوات الأمن النيجيرية الجائرة واعتدائها على المدنيين، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القانون، في تحول بوكو حرام إلى التمرد. وقامت الحكومة النيجيرية، إذ أدركت أنها لن تهزم بوكو حرام طالما ظل المدنيون يشعرون بالتهديد من قوات الأمن، بمضاعفة جهودها لتحقيق إصلاحات عسكرية بهدف حماية حقوق الإنسان بشكل أفضل وبناء الثقة في قوات الأمن لدى السكان المدنيين.

وقد اختلفت الاستراتيجيات والتكتيكات التي اعتُمدت لتقييد المجتمع المدني خلال العام.

فقد واصلت حكومات كثيرة استخدام الأساليب المباشرة والعلنية لقمع المجتمع المدني في بلدانها.

إذ واصلت الأنظمة السلطوية التقليدية مثل **جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية** و**كوبا** و**الصين** و**إيران** و**السودان** و**أوزبكستان** كبح النشاط السياسي وحظر المعارضة السياسية أو الحد منها.

ففي **كوبا**، يقر الدستور كون الحزب الشيوعي الحزب السياسي الوحيد المشروع و"القوة القيادية العليا في المجتمع والدولة." وقد حالت "نشاطات رفض" نظمتها الحكومة دون مشاركة منظمات المجتمع المدني المستقلة والأفراد في اجتماعات أو فعاليات. وواصلت أجهزة أمن الدولة ممارستها الاحتجاز التعسفي لفترات قصيرة لعرقلة ممارسة حرية التعبير وحرية التجمع السلمي. كما عاودت الحكومة القبض على عدة سجناء سياسيين كانت قد أفرجت عنهم في كانون الثاني/يناير 2015 وواصلوا نشاطاتهم خلال العام.

وسلط العاملون في مجالي حقوق الإنسان والمجتمع المدني في **السودان** الضوء على بواعث قلق بينها المضايقة والتخويف والاحتجاز والقيود الحكومية على قدرتهم على العمل والانتهاكات الجسيمة للحرية الدينية.

وفي **الصين**، ازداد خلال العام، بشكل ملحوظ، قمع وإكراه المنظمات والأفراد المدافعين عن الحقوق المدنية والسياسية. وكانت الإجراءات المتخذة ضد العاملين في مجال القانون قاسية بشكل خاص. كما قوض اتحاد نقابات عمال عموم الصين حرية الانضمام إلى الجمعيات والنقابات من خلال اعتماده آليات مختلفة للتأثير على عملية اختيار ممثلي النقابات وقيامه بنشاطات لتعطيل مناصرة حقوق العمال.

وفي **لاوس**، واصلت الحكومة تقييدها لحرية الأفراد في تشكيل الجمعيات والانضمام إليها. وظلت المجموعات السياسية، باستثناء المنظمات الجماهيرية الحائزة على موافقة حزب الشعب الثوري اللاوسي، محظورة. وحاولت الحكومة أحياناً التأثير على عضوية مجالس منظمات المجتمع المدني وأجبرت بعض المنظمات على تغيير اسمها لحذف بعض الكلمات التي اعتبرتها حساسة، مثل "حقوق."

واعتمدت **روسيا** مجموعة من الإجراءات لقمع المعارضة. فقد أصدرت الحكومة قوانين قمعية جديدة واستخدمت، بشكل انتقائي وبصورة منتظمة، قوانين موجودة لمضايقة وتشويه سمعة ومقاضاة وسجن واحتجاز وتغريم وكبح أفراد ومنظمات يشاركون في نشاطات منتقدة للحكومة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإعلامية المستقلة والمدونون والمعارضة السياسية والناشطون. وكان الأفراد والمنظمات الذين يجاهرون بدعمهم لحكومة **أوكرانيا** أو بمعارضتهم للإجراءات الروسية العدوانية في أوكرانيا مستهدَفين بشكل خاص.

وفي منطقة **القرم** الأوكرانية، حرمت سلطات الاحتلال الروسية أعضاء مجموعات معينة، وخاصة الأوكرانيين وتتار القرم، من القدرة على الإعراب عن دعمهم لقوميتهم وإثنيتهم وعن معارضتهم للاحتلال، وأخضعتهم بشكل منتظم للمضايقة والتمييز ضدهم. وأخضعت سلطات الاحتلال الأشخاص الذين رفضوا الجنسية الروسية للتمييز ضدهم في مجالات الحصول على التعليم والخدمات الصحية والوظائف. وقد أجبرت جميع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإعلامية المستقلة تقريباً إما على الفرار من شبه الجزيرة أو العمل بشكل سري.

وفي **رواندا**، استمرت الفسحة السياسية وعموم بيئة حقوق الإنسان في التقلص. ووردت تقارير تفيد بوقوع عمليات قتل مستهدف، وأفادت تقارير متزايدة العدد بوقوع حالات اختفاء ومضايقة لمجموعات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة.

وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية** كان الانتقاد العلني للمسؤولين الحكوميين أو لتصرفات الحكومة أو قراراتها المتعلقة بأمور كإدارة الشؤون العامة والديمقراطية والفساد، يؤدي أحياناً إلى ردود قاسية، تكون في الكثير من الأحيان من قبل وكالة الاستخبارات الوطنية، وفي أحيان أقل من قبل سلطات محلية أو شخصيات نافذة.

وفي **فنزويلا**، جعل القانون إهانة الرئيس أمراً عقوبته السجن من ستة أشهر إلى 30 شهرا، مع النص على احتجاز المتهمين بذلك بدون حق الخروج بكفالة بانتظار المحاكمة، كما نص على عقوبات أخف على إهانة مسؤولين أدنى مرتبة. ونص القانون الفنزويلي على أن التقارير الإخبارية غير الدقيقة التي تخل بالسلم العام

أمر يعاقَب عليه بالسجن من سنتين إلى خمس سنوات. وظل مطلب التزام وسائل الإعلام بعدم نشر أي معلومات سوى المعلومات "الحقيقية" غير محدد التعريف وقابلاً للتفسيرات بدوافع سياسية. وقد تم احتجاز العشرات من الأشخاص المعارضين الذين ما زالوا سجناء سياسيين، ينتظر الكثير منهم المحاكمة حسب الأصول القانونية.

وعقب أسابيع من الاحتجاجات التي بدأت في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر في مختلف أنحاء منطقة أوروميا في **إثيوبيا،** أفادت تقارير بوقوع اشتباكات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وتدمير ممتلكات خاصة وحدوث اعتقالات تعسفية. كما وصلت تقارير مفادها أن قوات الأمن قامت باعتقال طلبة تعسفياً في حرم الجامعة على خلفية الاحتجاجات.

وظلت الفسحة المتوفرة لعمل الناشطين والمنظمات غير الحكومية مقيدة جداً في **أذربيجان.** وقد أفادت مصادر متعددة بوجود إجراءات صارمة مستمرة ضد المجتمع المدني، بينها التخويف والاعتقال والإدانة بتهم تعتبر على نطاق واسع تهماً بدوافع سياسية؛ وتحقيقات جنائية في نشاطات المنظمات غير الحكومية؛ وقوانين مقيدة؛ وتجميد حسابات مصرفية، مما جعل الكثير من المنظمات غير قادر على العمل.

هناك استراتيجية مألوفة أخرى هي استخدام قوانين مكافحة إرهاب أو قوانين أمن قومي واسعة جداً - أو تفسيرات واسعة جداً لتلك القوانين - لإخماد نشاط المجتمع المدني.

ففي **ماليزيا،** قامت الحكومة بتطبيق القوانين بصورة انتقائية، خاصة قانون إثارة الفتنة، الذي كان رئيس الوزراء قد وعد بإلغائه، وذُكر أن ذلك كان بهدف تخويف منتقدي الحكومة. وقد أدت هذه الجهود إلى عشرات التحقيقات والاحتجازات والاعتقالات وتوجيه اتهامات إلى سياسيين معارضين وأعضاء في المجتمع المدني وصحفيين وغيرهم.

واتخذت حكومة **طاجيكستان** خطوات للقضاء على المعارضة السياسية في عام 2015. وقد خسر حزب النهضة الإسلامي في طاجيكستان المقعدين اللذين كان يحتلهما في البرلمان من خلال انتخابات قال المراقبون إنه لم تتم إدارتها بشكل نزيه. وقامت المحكمة العليا في أعقاب اضطرابات في العاصمة في أيلول/سبتمبر،

بحظر الحزب رسميا، مجبرة الحزب على التوقف عن إصدار صحيفته الرسمية، وبحظر توزيع أي تسجيلات مرئية (فيديو) أو مسموعة أو أي مواد مطبوعة تتعلق بنشاطات الحزب.

وفي **تركيا،** استخدمت الحكومة قوانين مكافحة الإرهاب علاوة على قانون يحظر إهانة الرئيس لكبت الخطاب السياسي المشروع والصحافة الاستقصائية- فقامت بمقاضاة الصحفيين والمواطنين العاديين وأجبرت وسائل الإعلام التابعة للمعارضة إما إلى التوقف عن العمل أو الخضوع لسيطرة الدولة. وأسهمت الحريات الواسعة الممنوحة للمدعين العامين والقضاة في إجراء تحقيقات بدوافع سياسية وإصدار أحكام قضائية غير متسقة مع القانون ولا مع الأحكام السابقة الصادرة في دعاوى مماثلة.

ولجأت بعض الحكومات إلى استخدام إجراءات إدارية وبيروقراطية مرهقة كوسيلة لتقييد حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها ولإخماد صوت المجتمع المدني.

ففي آسيا الوسطى، قامت هذا العام كل من **طاجيكستان وأوزبكستان وقازاخستان** إما بإصدار أو بسن تشريعات جديدة خاصة بالمنظمات غير الحكومية أو تعديلات متعلقة بها يمكن أن تحد الفسحة المتوفرة لعمل منظمات المجتمع المدني. وفي هذه الأثناء، كان لدى **تركمانستان** بالفعل قانون مقيد للمنظمات غير الحكومية وكانت تقوم بتطبيقه. وفي **هنغاريا،** واصلت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان الإعراب عن انتقادها للانحسار المنتظم لسيادة القانون ولمبدأ الرقابة والتوازن بين السلطات، ولتقلص المؤسسات الديمقراطية والشفافية، وانتقادها لتخويف أصوات المجتمع المدني المستقلة. كما كانت هناك هواجس بشأن معالجة الحكومة لأمر الأعداد الضخمة من المهاجرين وطالبي اللجوء، وهي معالجة اتصفت أحياناً بخطاب يُظهر بغض الأجانب والافتقار إلى المساعدات الإنسانية.

وفي **إيران،** قامت الحكومة بتقييد نشاطات المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية التي تحقق في انتهاكات مدعى بوقوعها لحقوق الإنسان ولم تتعاون مع هذه المنظمات. ويتعين على المنظمات غير الحكومية بمقتضى القانون التسجيل لدى وزارة الداخلية والتقدم بطلب التصريح لها بتلقي منح من الخارج. وقد واجهت منظمات حقوق الإنسان المستقلة وغيرها من المنظمات غير الحكومية مضايقات متواصلة بسبب نشاطها علاوة على مواجهتها التهديد بقيام المسؤولين الحكوميين بإغلاقها بعد تأخير مطول وأحياناً تعسفي في الحصول على التسجيل الرسمي.

وقد استخدمت السلطات في **مصر** قوانين تسجيل مقيِدة للتحقيق مع منظمات حقوق الإنسان الرئيسية. وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بحل حوالي 500 منظمة غير حكومية في عام 2015، معظمها مرتبط بالإخوان المسلمين. وتعمل المنظمات غير الحكومية المتبقية في ظل تدقيق شديد، وقد أفاد الكثير منها بقيام السلطات المصرية بمضايقتها. كما بدأت الحكومة أيضاً تحقيقات حول تلقي عدة منظمات حقوق إنسان تمويلاً من الخارج. وقد أدعت منظمات حقوق الإنسان إن من شأن هذه الإجراءات أن تجبرها على الحد من نشاطاتها. وعمدت الحكومة المصرية أحياناً في عام 2015 إلى فرض حظر سفر على مدافعين عن حقوق الإنسان وناشطين سياسيين.

وقامت هيئة حكومية في **كينيا** بإلغاء تراخيص عمل وتجميد حسابات مصرفية تخص منظمتين غير حكوميتين بسبب ما ادُعي من وجود علاقة لهما بالإرهاب. واتهم المنتقدون الحكومة باستهداف المنظمتين لانتقادهما الصريح لسجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان. وقد أمرت إحدى المحاكم الحكومة في وقت لاحق برفع أمر تجميد حسابات المنظمتين غير الحكوميتين.

وفي **كمبوديا**، يحظر توجيه صادر عن وزارة الداخلية على الناشرين والمحررين نشر تقارير تهين أو تشهّر ليس فقط بالملك، وإنما بالقيادات والمؤسسات الحكومية. وقد أشارت الحكومة بشكل منتظم إلى مخاوف بشأن الأمن القومي لتبرير تقييد قدرة الأفراد على انتقاد السياسات الحكومية والمسؤولين الحكوميين. وقد هددت الحكومة، بشكل خاص وبصورة روتينية، بمقاضاة واعتقال أي شخص يعترض على ترسيم الحكومة لحدود البلد الشرقية أو يلمح إلى أن الحكومة قد تنازلت عن أراض كمبودية لبلد آخر.

وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر برلمان **أوغندا** قانوناً خاصاً بالمنظمات غير الحكومية يهدف إلى "توفير بيئة مواتية وملائمة" للمنظمات غير الحكومية وإلى "تسجيل وتنظيم وتنسيق ومتابعة" نشاطات المنظمات غير الحكومية. وتعاون البرلمان بشكل وثيق مع زعماء المجتمع المدني في صياغة التشريع وتبنى معظم توصيات المجتمع المدني في تقرير وضعته لجنة برلمانية. وفي حين أنه تم دمج معظم هذا التقرير في التشريع النهائي، إلا أن البرلمان أبقى على مادة تتعلق بـ"الالتزامات الخاصة" التي تفرض على المنظمات غير الحكومية الحصول على تصريح من لجنة متابعة المنظمات غير الحكومية المحلية ومن الحكومات

المحلية قبل بدء نشاطاتها وتحظر على المنظمات غير الحكومية ممارسة أي تصرفات "تضر بمصالح أوغندا وكرامة الشعب الأوغندي."

وفي **نيكاراغوا،** ذكرت منظمات غير حكومية محلية تقوم الحكومة بالتحقيق في أمورها بمواجهة مشاكل في الوصول إلى نظام العدالة واستخدامه وفي التأخير في عملية تقديم العرائض، علاوة على تعرضها لضغوط تمارسها عليها سلطات الدولة. وتعتقد الكثير من المنظمات غير الحكومية بأن سلطات تدقيق الحسابات والضرائب قامت بالتدقيق في حساباتها كوسيلة للتخويف. وفي حين أنه يجوز قانونيا إجراء عمليات التدقيق الفوري، إلا أن المنظمات غير الحكومية قالت إن هذه العمليات كانت شكلاً مألوفاً من أشكال المضايقة وكثيراً ما كان يتم استخدامها بصورة انتقائية.

وفي **بوليفيا،** انتقد الرئيس ونائب الرئيس والوزراء بصورة متكررة عمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية غير المرتبطة بالحكومة. وزعمت بعض المنظمات غير الحكومية بأن آليات التسجيل الحكومية كانت صارمة عن عمد لتحقيق هدف الحد من عدد المنظمات المستقلة في البلد.

وقد وضع الإطار القانوني التنظيمي **الفيتنامي** آليات لتقييد قدرة المنظمات غير الحكومية على العمل والتنظيم. واستخدمت الحكومة أنظمة تسجيل معقدة ومسيّسة خاصة بالمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية لكبح المشاركة الدينية والسياسية غير المرغوب فيها. كما استمرت مواجهة الناشطين العماليين المستقلين الساعين إلى تشكيل نقابات منفصلة عن الاتحاد العام للعمال في فيتنام أو لإطلاع العمال على حقوقهم العمالية، استمرت مواجهتهم لمضايقات حكومية.

وتضمنت سياسات **باكستان** الجديدة التي تحكم عملية التسجل ونشاطات المنظمات غير الحكومية الدولية حظراً على مشاركتها في "نشاطات سياسية" و"نشاطات مناوئة للدولة،" إلا أنها لم تقم بتعريف معنى هذه المصطلحات ولم تشر إلى الجهة التي ستكون مسؤولة عن الفصل في الادعاءات ضد المنظمات غير الحكومية الدولية. وأعربت الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية عن مخاوف من أن تعمد السلطات إلى استخدام هذا الحظر للحد من العمل في مشاريع تتعلق بالحوكمة أو بمناصرة حقوق الإنسان.

وفي **الإكوادور**، واصلت الحكومة تقييدها لوسائل الإعلام المستقلة وللمجتمع المدني من خلال استخدام قوانين حقوق التأليف والنشر للإجبار على إزالة المعلومات المنشورة على الشبكة العنكبوتية.

وتوثق *التقارير القطرية حول ممارسات حقوق الإنسان* لعام 2015 هذه الحالات ومئات من الحالات الأخرى.